

مركز الرأي الراشد للدراسات

ورقة تقدير إستراتيجي

حكومة الزيدي واختبار ما بعد الانسحاب الأمريكي: استحقاقات الأمن والسيادة

أ.م.د. محمد محي الجنابي

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

06 تشرين الأول 2026

مركز الرأي الراشد للدراسات

تقدير إستراتيجي

حكومة الزيدي واختبار ما بعد الانسحاب الأمريكي: استحقاقات الأمن والسيادة

أ.م.د. محمد محي الجنابي

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

6 تشرين الأول 2026

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إلى الرُّشْدِ

بطاقة الإصدار

العنوان	**حكومة الزيدي واختبار ما بعد الانسحاب الأمريكي: استحقاقات الأمن والسيادة**
الكاتب	أ.م.د. محمد محي الجنابي
الجهة	كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
نوع الإصدار	تقدير إستراتيجي
الموضوع	الاقتصاد والتنمية، العلاقات الإقليمية والدولية
تاريخ الإصدار	6 تشرين الأول 2026

عن المركز

منظمة عراقية غير حكومية متخصصة في الدراسات والبحوث والسياسات العامة والتنمية المستدامة.

تنويه

تعبّر الآراء الواردة في هذا الإصدار عن رأي كاتبها، ولا تمثّل بالضرورة رأي أو موقف المركز.

© 2026 مركز الرأي الراشد للدراسات · جميع الحقوق محفوظة · alraialrashid.org

ورقة تقدير إستراتيجي

حكومة الزيدي واختبار ما بعد الانسحاب الأمريكي: استحقاقات الأمن والسيادة

ا.م.د. محمد محي الجنابي

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

مثّل اكتمال الانسحاب الأمريكي من العراق مرحلة جديدة في مسار الدولة العراقية، إذ انتقلت الحكومة إلى مرحلة سياسية وأمنية مختلفة عن المراحل السابقة، التي ارتبط فيها جزء من الترتيبات الأمنية والتعاون العسكري بوجود القوات الأمريكية والتحالف الدولي، لذلك أصبح الانسحاب نقطة تحول تفرض على الدولة إعادة ترتيب أولوياتها الداخلية والخارجية وتعزيز قدرة مؤسساتها على إدارة الأمن والسيادة والعلاقات الخارجية بصورة أكثر استقلالاً، إذ تكتسب هذه المرحلة أهميتها من كونها تضع قدرة الدولة على ممارسة سيادتها بصورة فعلية أمام اختبار مباشر، ولا سيما في ما يتعلق بتنظيم السلاح خارج سلطة المؤسسات الرسمية وحماية الحدود والمجال الجوي وضمان خضوع قرار الحرب والسلم للمؤسسات الدستورية، فضلاً عن إدارة بيئة إقليمية تتداخل فيها المصالح الأمريكية والإيرانية والتركية والعربية والتهديدات الصهيونية بما يفرض على الحكومة انتهاج سياسة خارجية متوازنة تستند إلى المصلحة الوطنية وتمنع تحويل العراق إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية.

كما لا تنفصل هذه الاستحقاقات عن الأوضاع الداخلية، لأن نجاح مرحلة ما بعد الانسحاب يرتبط بقدرة الحكومة على تعزيز الأداء المؤسسي والاستقرار الاقتصادي والخدمي، بما يحول الاستقلال السياسي والأمني إلى قدرة فعلية على إدارة شؤون الدولة والاستجابة لمتطلبات المجتمع، ولتحليل استحقاقات حكومة الزيدي في هذه المرحلة سنتطرق لها عبر محورين رئيسين هما:

أولاً_ تحديات حكومة الزيدي في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق:

أوجد اكتمال الانسحاب الأمريكي في 30 أيلول 2026 واقعاً مختلفاً أمام حكومة الزيدي، ليس لأن الدولة فقدت شريكاً عسكرياً فحسب، بل لأن الانسحاب نقل عدداً من الملفات من نطاق الإدارة المشتركة أو المدعومة خارجياً إلى نطاق المسؤولية الوطنية المباشرة، كما أن إنهاء الوجود العسكري لم يؤد إلى إنهاء العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية التي انتقلت إلى صيغ ثنائية مختلفة، وهو ما يعني أن مرحلة ما بعد الانسحاب لا تمثل قطيعة مع البيئة الدولية بقدر ما تمثل إعادة تحديد لموقع العراق داخلها، ومن هنا تصبح المسألة الأساسية مرتبطة بمدى قدرة الدولة على تحويل الانسحاب من حدث يرتبط بإنهاء وجود عسكري أجنبي إلى مسار يعزز استقلال القرار ويمنع انتقال الاعتماد من المجال العسكري إلى مجالات أخرى، ويمكن تحديد أبرز هذه التحديات بما يأتي:

1_ الاستقرار الأمني ومنع إعادة إنتاج التهديدات الإرهابية:

لا تكمن المعضلة الأمنية بعد الانسحاب في احتمال عودة داعش الإرهابي إلى النموذج الذي ظهر عام 2014 بالضرورة، بل في قدرة التنظيم الارهابي على استثمار الثغرات التي تنتج عن تفاوت السيطرة الأمنية وضعف التنسيق بين المؤسسات والمناطق الحدودية غير المحكمة، لذلك فإن الخطر الحقيقي يرتبط بإعادة إنتاج البيئة التي تسمح للتنظيم بالعمل أكثر من ارتباطه بحجمه العسكري الحالي، فالتنظيمات الإرهابية لا تحتاج دائماً إلى السيطرة على المدن حتى تمثل تهديداً للدولة، لكنها تستطيع المحافظة على وجودها من خلال الخلايا الصغيرة وشبكات التمويل والتهريب والاستفادة من المناطق الوعرة والتحولات الأمنية في المنطقة، لذلك اصبح الانسحاب اختباراً لمدى انتقال المؤسسات العراقية من الاعتماد على الدعم الخارجي في بعض القدرات الاستخبارية والجوية إلى بناء منظومة أمنية تستطيع اكتشاف التهديد قبل تحوله إلى أزمة واسعة، وهو ما يجعل معيار النجاح في هذه المرحلة مرتبطاً بمنع الفراغ الأمني وليس فقط بالقدرة على مواجهته بعد ظهوره[1].

1. ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير الثالث والعشرون للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق جهود الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، الوثيقة S/2026/638 ، 31 تموز/يوليو 2026، ص 3–4.

2_ إشكالية تعدد مراكز القوة واحتكار الدولة لقرار استخدام القوة:

يمثل انتهاء الوجود العسكري الأمريكي لحظة كاشفة لطبيعة العلاقة بين الدولة والقوى المسلحة داخل العراق، لأن أحد المبررات التي استخدمت لاستمرار السلاح خارج الإطار التقليدي للدولة ارتبط بوجود القوات الأجنبية، لذلك فإن زوال هذا العامل ينقل النقاش من شرعية مقاومة الوجود الأجنبي إلى شرعية احتفاظ أي قوة بقرار عسكري مستقل عن المؤسسات الدستورية، وهنا لا تتمثل المعضلة في امتلاك السلاح بحد ذاته بقدر ما تتمثل في ازدواجية القرار بشأن استخدامه، لأن وجود تشكيلات رسمية أو شبه رسمية لا يصبح مشكلة للدولة إذا اندمجت ضمن سلسلة قيادة واضحة وخضعت لقرارها السياسي والأمني، في حين يتحول الأمر إلى إشكالية سيادية عندما تستطيع قوة محلية اتخاذ قرار يمتد أثره إلى العلاقات الخارجية أو يجر الدولة إلى مواجهة لم تقررها مؤسساتها، وقد كشفت الهجمات التي انطلقت من الأراضي العراقية باتجاه السعودية خلال أيلول 2026 هذا الترابط بين الفعل المسلح الداخلي والموقع الإقليمي للعراق إذ أصبح تصرف جهة محلية قادراً على إنتاج نتائج تتجاوز حدود الدولة وتضع الحكومة أمام تبعات لم تكن صاحبة القرار فيها. [2]

3_ استقلال القرار في بيئة إقليمية شديدة الاستقطاب:

لا يؤدي إنهاء الوجود العسكري الأمريكي إلى إنهاء التنافس على العراق، بل يعيد تشكيل أدواته، إذ يمكن أن ينتقل النفوذ من القواعد والقوات إلى شبكات العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية وهو ما يجعل استقلال القرار أكثر تعقيداً بعد الانسحاب ، فالعراق يقع داخل بيئة تتقاطع فيها المصالح الأمريكية والإيرانية والتركية والعربية، كما ترتبط مصالحه الاقتصادية والأمنية بجميع هذه الأطراف بدرجات مختلفة، لذلك لا تكمن المعضلة في اختيار محور مقابل آخر، بل في منع تحوّل العلاقات الخارجية إلى أدوات نفوذ داخل عملية صنع القرار الوطني، وأن استمرار الصراع الأمريكي الإيراني يجعل العراق معرضاً لضغوط متعاكسة يمكن أن تدفع بعض القوى الداخلية إلى التعامل مع الملفات الخارجية بوصفها امتداداً لانقساماتها الداخلية، لذلك فإن اختبار السيادة هنا لا يرتبط فقط بحرية

2. المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، بيان بشأن الهجمات التي استهدفت المملكة العربية السعودية وتوجيه رئيس مجلس الوزراء بفتح تحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين، بغداد، 11 أيلول 2026.، متاح على الرابط الاتي: https://www.ninanews.net/website/News/Details?Key=1314318&utm

الحكومة في اتخاذ القرار بل في قدرتها على منع القوى الخارجية من امتلاك قنوات داخلية تستطيع التأثير في اتجاهه.

4_الفجوة بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية :

يكشف الانسحاب الأمريكي أن مفهوم السيادة لا يمكن اختزاله بخروج قوات دولة واحدة، لأن السيادة الفعلية ترتبط بقدرة الحكومة الاتحادية على ممارسة سلطتها بصورة متساوية على كامل البلد وضبط الحدود والمنافذ ومنع أي وجود عسكري أو نشاط مسلح لا يخضع لترتيبات رسمية، لذلك فإن استمرار حالات وجود عسكري أجنبي أو مناطق تتحرك فيها جماعات مسلحة بحرية يخلق فجوة بين الاعتراف القانوني بسيادة العراق وبين ممارستها الفعلية، لهذا اكتسب الاتفاق العراقي التركي بشأن النقل التدريجي لمعسكر بعشيقة–زليكان إلى الحكومة العراقية أهمية تتجاوز قضية المعسكر ذاته لأنه يؤشر إلى انتقال مفهوم السيادة من التركيز على الوجود الأمريكي إلى معالجة جميع الحالات التي تحد من سلطة الدولة على أراضيها[3].

5_تحول أدوات النفوذ: من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي والمالي

من الخطأ النظر إلى خروج القوات الأمريكية بوصفه نهاية لقدرة الخارج على التأثير في القرار العراقي، لأن بنية الاقتصاد العراقي نفسها تخلق أشكالاً أخرى من الانكشاف يمكن أن تكون أكثر تأثيراً من الوجود العسكري المباشر، إذ يعتمد العراق بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية وعلى النظام المالي الدولي وعلى الدولار في تمويل التجارة الخارجية، في الوقت الذي ما تزال فيه عائدات النفط مرتبطة بحساب البنك المركزي العراقي لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، لذلك تكشف مرحلة ما بعد الانسحاب عن مفارقة تتمثل في إمكانية تحقيق درجة مرتفعة من الاستقلال العسكري مع استمرار مستويات من الاعتماد المالي والاقتصادي على الخارج، وهو ما يعني أن مفهوم السيادة يحتاج إلى قراءة أوسع تشمل قدرة الدولة على حماية خياراتها الاقتصادية من الضغوط الخارجية وتقليل هشاشتها أمام

3. ينظر: المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، نص البيان المشترك العراقي–التركي بعد لقاء رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي ورئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان في نيويورك، بغداد، 23 أيلول/سبتمبر 2026، متاح على الرابط الاتي: https://ninanews.com/website/News/Details?Key=1316597&utm

القرارات التي تتخذ خارج حدودها، ولا يعني ذلك الانفصال عن النظام المالي العالمي ، بل الحد من تحول الارتباط به إلى مصدر يمكن من خلاله التأثير في القرار الوطني[4].

6_ اعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الوجود العسكري:

يتمثل أحد أكثر الاستحقاقات تعقيداً في الفصل بين إنهاء الوجود العسكري وإنهاء الشراكة مع الولايات المتحدة الامريكية، لأن المصلحة العراقية لا تقتضي الانتقال من الاعتماد المفرط إلى القطيعة بل الى إعادة تعريف العلاقة وفق حاجات الدولة ومصالحها، فاستمرار التعاون في التدريب والتسليح والاستخبارات والاستثمار والطاقة والتكنولوجيا يمكن أن يمثل مورداً مهماً للعراق شريطة ألا يتحول إلى صيغة بديلة عن الوجود العسكري تنتج تبعية من نوع مختلف، وفي المقابل فإن تقليص العلاقة بصورة حادة يمكن أن يؤدي إلى خسارة قدرات وشراكات يحتاج إليها العراق في مرحلة انتقالية معقدة، لذلك فإن التحدي لا يتعلق ببقاء العلاقة أو إنهائها، بل بطبيعتها وحدودها وبمدى قدرة الحكومة على تحويلها من علاقة تأثرت طويلاً بالبعد الأمني والعسكري إلى علاقة بين دولتين تحكمها المصالح المتبادلة وتوازن الالتزامات مع الحفاظ على حرية القرار العراقي.

7_ التهديدات الصهيونية واحتمالات استهداف العراق:

تمثل التهديدات الصهيونية واحتمالات استهداف الأراضي العراقية أحد التحديات الأمنية التي تواجه حكومة الزيدي في ظل اتساع نطاق الصراع الإقليمي وتداخل ساحاته، إذ لم يعد أمن العراق منفصلاً عن تطورات المواجهة بين (الكيان) والقوى الإقليمية المنخرطة فيها، لا سيما مع وجود جماعات عراقية تتبنى مواقف مرتبطة بمحاور الصراع في المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يوفر ذرائع يستخدمها (الكيان) لتبرير استهداف مواقع أو قيادات داخل الأراضي العراقية، إذ تكمن خطورة ذلك في أن الدولة العراقية قد تجد نفسها أمام تداعيات عسكرية وأمنية لم تكن صاحبة القرار في نشأتها، بما يضع السيادة العراقية وقرار الحرب والسلم أمام اختبار مباشر، وفي الحقيقة، لا يرتبط التحدي بالقدرة على مواجهة أي اعتداء خارجي فحسب،

4. اشار صندوق النقد الدولي إلى استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، مع تأكيده ضرورة توسيع الإيرادات غير النفطية وإصلاح القطاع المصرفي وتعزيز التنويع الاقتصادي بما يقلل من مواطن الهشاشة أمام التقلبات الخارجية، ينظر: صندوق النقد الدولي، العراق: البيان الختامي لخبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة للعام 2025، واشنطن، 15 أيار 2025.

بل بقدرة الحكومة على منع انتقال الصراع الإقليمي إلى داخل الساحة العراقية وضبط قرار استخدام القوة.

وعليه فإن التحديات التي تواجه حكومة الزيدي بعد الانسحاب لا تنبع من الانسحاب في ذاته بقدر ما تنبع من الاختلالات البنيوية التي أصبح الانسحاب يكشفها بصورة أوضح، إذ أزال وجود القوات الأجنبية من معادلة الأمن المباشر، لكنه لم يلغ تعدد مراكز القوة ولا التنافس الإقليمي ولا التهديدات الصهيونية ولا مواطن الانكشاف الاقتصادي ولا الحاجة إلى التعاون الدولي.

ثانياً _ آليات معالجة استحقاقات مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي:

إن معالجة استحقاقات مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي تتطلب من حكومة الزيدي تعزيز القدرات الوطنية وتنظيم التعاون الخارجي بما يخدم الأولويات العراقية ويحد من استمرار مواطن الاعتماد، لذلك يمكن تحديد أبرز مسارات المعالجة بما يأتي:

1 _ الانتقال من الأمن المدعوم خارجياً إلى القدرة الأمنية الوطنية المستدامة:

لا يكفي تعويض القدرات التي وفرها التحالف الدولي بزيادة أعداد القوات أو التوسع في الإنفاق العسكري، لأن جوهر التحول المطلوب يتمثل في بناء منظومة أمنية تستطيع إنتاج المعرفة والقرار والقدرة العملياتية بصورة وطنية، وهو ما يقتضي تطوير الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة الجوية والدفاع الجوي وأمن الحدود وربط هذه القدرات ضمن منظومة قيادة وسيطرة موحدة، كما ينبغي أن ينتقل التركيز من الاستجابة للتهديد بعد ظهوره إلى اكتشاف البيئة التي تسمح بنشأته وإحباطه في مراحله المبكرة، وبذلك يصبح التعاون الاستخباري والتدريب والتسليح مع الدول الأخرى عاملاً داعماً للقدرة العراقية وليس بديلاً عنها، إذ إن الاستقلال الأمني لا يعني الاستغناء عن الشراكات بل امتلاك الدولة القدرة التي تسمح لها بتحديد نوع هذه الشراكات وحجمها وفق حاجاتها الفعلية.

2_ إعادة تنظيم المجال المسلح على أساس وحدة القرار وليس مجرد ضبط السلاح:

تحتاج معالجة تعدد مراكز القوة إلى تجاوز المقاربة التي تحصر المشكلة في كمية السلاح أو الجهة التي تمتلكه، لأن المعيار الأكثر أهمية يتمثل في وحدة قرار استخدام القوة وخضوعه للسلطة الدستورية، لذلك فإن المطلوب هو بناء منظومة تجعل جميع التشكيلات ذات الصفة القانونية جزءاً فعلياً من سلسلة قيادة واحدة مع الفصل بين العمل العسكري والعمل السياسي والاقتصادي ومنع تشكل مصادر مستقلة للتمويل أو القرار أو الحركة المسلحة، وفي المقابل ينبغي التعامل مع الجماعات التي تعمل خارج الأطر الرسمية وفق قواعد قانونية واضحة تمنع استمرار مناطق رمادية بين الدولة واللادولة.

3_ الانتقال من سياسة التوازن بين القوى إلى سياسة استقلال القرار:

لا ينبغي اختزال السياسة الخارجية العراقية بعد الانسحاب في الوقوف على مسافة واحدة من الولايات المتحدة الامريكية وإيران وتركيا والدول العربية، لأن التوازن الشكلي لا يضمن بالضرورة استقلال القرار، بل قد يؤدي إلى توزيع الاعتماد بين عدة أطراف، لذلك تتمثل المعالجة الأكثر فاعلية في تحديد المصالح العراقية مسبقاً ثم بناء العلاقات الخارجية على أساسها، بما يسمح بالتعاون مع أطراف مختلفة في ملفات متباينة من دون الارتباط بمحور دائم، ومن شأن هذا النهج أن يحول موقع العراق الجغرافي من مصدر تعرض للضغوط إلى أداة لبناء شبكة مصالح متقاطعة تقلل دوافع القوى الإقليمية لاستخدام الساحة العراقية في صراعاتها، كما يمنح بغداد مساحة أوسع لممارسة أدوار الوساطة والحوار والانفتاح عندما تتوافر الظروف المناسبة لذلك. ويقتضي ذلك أيضاً تحييد العراق عن مسارات التصعيد الإقليمي، ومنع استخدام أراضيه منطلقاً لتهديد دول أخرى، بما يقلل احتمالات تعرضه للاستهداف ويحافظ على سيادته وأمنه الوطني.

4_بناء هامش استقلال اقتصادي ومالي يدعم القرار السياسي:

لا يمكن تعزيز استقلال القرار الخارجي في ظل اقتصاد شديد التأثر بمصدر واحد للإيرادات وبقنوات مالية خارجية محددة، لأن الهشاشة الاقتصادية تتحول في أوقات الأزمات إلى أداة ضغط سياسي حتى من دون وجود عسكري مباشر، لذلك لا تتمثل المعالجة في الانفصال عن

الاقتصاد العالمي أو النظام المالي الدولي ، بل في توسيع الخيارات المتاحة أمام الدولة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية وتطوير القطاع المصرفي ودعم القطاعات الإنتاجية وتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية، بما يقلل أثر أي قرار خارجي منفرد على الاقتصاد العراقي، ومن ثم يصبح التنويع الاقتصادي جزءاً من بناء السيادة وليس مجرد هدف تنموي منفصل عنها.

5_إنتاج توافق وطني على قواعد إدارة مرحلة ما بعد الانسحاب:

يمثل التوافق السياسي شرطاً ضرورياً لاستدامة السياسات السابقة، لأن تغير الحكومات أو موازين القوى الداخلية يمكن أن يعيد فتح الملفات السيادية والأمنية إذا ظلت مرتبطة بمواقف الأحزاب بدلاً من مؤسسات الدولة، لذلك تحتاج مرحلة ما بعد الانسحاب إلى حد أدنى من القواعد المتوافق عليها بشأن حصر قرار استخدام القوة والعلاقة مع القوى الخارجية وحدود التعاون العسكري وعدم استخدام العراق في الصراعات الإقليمية.

6_ ربط الاستقرار الأمني بإعادة بناء القدرة المؤسسية والاجتماعية للدولة:

إن معالجة آثار الانسحاب لا تكتمل من خلال المؤسسة العسكرية وحدها، لأن الاستقرار المستدام يعتمد على قدرة الدولة على تقليل البيئات المنتجة للهشاشة، ولا سيما البطالة وضعف الخدمات والفساد والتفاوت التنموي واستمرار أوضاع الهشاشة في المناطق التي تعرضت سابقاً لسيطرة داعش الإرهابي، لذلك فإن الاستثمار في الإدارة المحلية والتعليم وفرص العمل وإعادة الإعمار وتعزيز سيادة القانون يمثل جزءاً من السياسة الأمنية نفسها، إذ إن قدرة التنظيمات الإرهابية أو الجماعات الخارجة عن القانون على إعادة بناء نفوذها ترتبط غالباً بوجود فراغات اجتماعية ومؤسسية بقدر ارتباطها بوجود فراغ أمني، وبذلك تصبح التنمية والإصلاح المؤسسي أدوات وقائية تمنع إعادة إنتاج التهديد بدلاً من الاقتصار على التعامل معه بعد ظهوره.

وفي الختام، لا تتحدد قيمة مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي بمجرد انتهاء الوجود العسكري بقدر ما تتحدد بقدرة الدولة العراقية على تحويل هذا التحول إلى إعادة بناء لعلاقتها بالأمن والسيادة والاقتصاد والسياسة الخارجية، إذ إن معالجة استحقاقات هذه المرحلة تتطلب الانتقال من منطق تعويض الدور الخارجي إلى منطق بناء القدرة الوطنية،

ومن إدارة النفوذ إلى تنظيمه، ومن التوازن بين القوى إلى استقلال القرار، لذلك فإن نجاح حكومة الزيدي يرتبط بقدرتها على تحويل الانسحاب من نهاية مرحلة عسكرية إلى بداية مرحلة أكثر نضجاً في بناء الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية على أساس المصلحة الوطنية.

انتهى

مِنَ المَعْرِفَةِ ... إِلى الرُّشْدِ

تابعوا إصدارات المركز عبر منصات التواصل

www.alraialrashid.org

اضغط